مدتها 3 سنوات لإعادة تمويل جزء من تسهيلات ائتمانية قائمة

«KIB» يوقع اتفاقية مرابحة مع «إيكويت» بـ 150 مليون دولار

■ بوخمسين: الصفقة تؤكد قدرة البنك على قيادة وترتيب عمليات التمويل الكبيرة على أساس ثنائي ■ خديري: نتطلع إلى أن تؤسس هذه الصفقة لبداية شراكة طويلة ومفيدة بين «KIB» و«إيكويت»

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن توقيعه اتفاقية تمويل «مرابحة» مع شركة إيكويت للبتروكيماويات بقيمة تصل إلى 150 مليون دولار ولمدة 3 سنوات، حيث تهدف هذه الصفقة إلى إعادة تمويل جزء من تسهيلات ائتمانية قائمة، كانت الشركة قد حصلت عليها من مجموعة من البنوك وذلك لتمويل عمليات التوسع في أنشطة أعمالها.

وبهذه المناسبة، فقد أثنى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ KIB رائد بوخمسين، على الجهود التي بذلها الطرفان لتوقيع هذه الاتفاقية.

وقال بوخمسين: «يسعدنا القيام بترتيب وتنظيم هذا التمويل الإسلامي لشركة إيكويت والتي تعد من الشركات الرائدة عالميا في قطاع البتروكيماويات، كما أننا نتطلع لمواصلة دعم جهود الشركة الهادفة إلى تحقيق مزيد من النمو بالاعتماد على نموذج أعمالها القوي، وفريق إدارتها ومساهميها المميزين».

وأشار بوخمسين إلى أهمية هذه الصفقة في تدعيم جهود البنك نحو تنويع محفظة التمويل، مضيفا: جاءت هذه الصفقة لتؤكد قدرة KIB على قيادة وترتيب عمليات التمويل الكبيرة على أساس ثنائي، وخاصة بعد عملية إصدار الصكوك الناجحة التي نفذها KIB في العام الماضي، والتي عززت مؤشرات رسملة البنك وساهمت في زيادة قدرته على إجراء عمليات تمويل رئيسية.

من جهته، عقب المدير العام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية والشركات الكبرى في KIB محمد خديري، على إتمام هذه الصفقة مشيدا بأهميتها، قائلا: «تأتي هذه الصفقة المهمة لتؤكد على ثقافة وقيم أعمالنا، والتي ترتكز على الاستجابة السريعة والفعالة لمتطلبات عملائنا، وترسي قواعد التعاون المشترك معهم»، مشيرا إلى أهمية هذه الاتفاقية التي نظمت خصيصا لتدعم وتتلاءم مع متطلبات السيولة لشركة «إيكويت»، ولتعزز علاقتنا الاستراتيجية معهم وبما يخدم مصالح الطرفين.

وأضاف خديري: «نحن فخورون للغاية لقيامنا بتمويل هذه المرحلة المهمة من مراحل توسع شركة إيكويت، كما أود أن أشيد بالعمل الجاد والتعاون الفعال والجهود المتفانية التي بذلتها فرق عمل كل من KIB وإيكويت خلال الأسابيع الماضية في سبيل إتمام هذه الصفقة والبدء بتنفيذها، ونحن مسرورون لكون شركة إيكويت إحدى عملائنا المميزين ضمن فئة الشركات الكبرى، كما نتطلع لأن تؤسس هذه الصفقة لبداية شراكة طويلة ومفيدة للطرفين».

وأشار خديري الى أن هذه الصفقة تمثل إضافة جديدة إلى إنجازات KIB، وإلى سجله القوي والحافل بتقديم حلول تمويلية متخصصة، ومنتجات وخدمات رائدة، واستشارات مالية وتمويلية متميزة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات.

رائد بوخمسين

محمد خديري

تشمل مشروعي «شمال الزور 2 و3» و«الخيران 1»

شركات استشارية تبحث تشكيل تحالفات للفوز بعقود في مشاريع «الشراكة»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن عددا من الشركات الاستشارية تتباحث لتكوين تحالفات من اجل تقديم عروض بشأن عقد الخدمات الاستشارية لمشروعات «شمال الزور 2 و3»، و«الخيران 1» المستقلة للطاقة والمياه.

وقد حددت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص يوم 25 يونيو موعدا نهائيا لإغلاق المناقصة، بينما علمت «ميد» أن هذا الموعد قد تم تمديده حتى 23 يوليو المقبل.

وكان تاريخ إغلاق المناقصة الأولية للعقد الاستشاري لمشاريع شمال الزور والخيران قد انتهى في 19 أبريل الماضي، وهذه المرة الثانية التي يتم فيها تقديم عقد خدمات الاستشارية لكلا المشروعين.

وكانت الهيئة قد طرحت المناقصة لأول مرة في ديسمبر 2018 بعد أن تلقت تعبيرات عن الرغبة من المطورين قبل ذلك التاريخ بشهر، ولكن المناقصة قد ألغيت في أكتوبر.

وأضافت المجلة أن الكويت بدأت عملية التكليف للمشروعين المستقلين في وقت واحد بعد قرارها في 2017 القاضي بإلغاء مشروع شمال الزور 2 الذي كان مخططا له من قبل، والذي الغي بعد نحو 14 شهرا بعد تقديم العروض.

ومن المقرر أن تدمج المرحلتان الجديدتان الثانية والثالثة من مشروع شمال الزور وستبلغ طاقتهما الإنتاجية توليد 2700 ميغاواط من الكهرباء، بالإضافة الى تحلية 165 مليون غالون إمبراطوري يوميا.

أما مشروع الخيران 1 فستبلغ طاقته توليد 1800 ميغاواط من الكهرباء وتحلية ما يصل إلى 125 مليون غالون امبراطوري من المياه يوميا.

وكانت مجلة ميد قد ذكرت في نوفمبر 2018 أن هيئة مشروعات الشراكة تلقت تعبيرات عن

الرغبة من المطورين بالنسبة للمشروعين.

لبيعها للمنشآت والحرف الصناعية الحاصلة على موافقة «الصحة»

«هيئة الصناعة» توفر كميات من المواد الأولية اللازمة لصناعة المعقمات

طارق عرابي

أعلنت الهيئة العامة للصناعة عن توفير كميات من المواد الأولية التي تدخل في صناعة المعقمات، وتخصيصها للمنشآت والحرف الصناعية القائمة. وقالت الهيئة في بيان رسمي، انه واستكمالا للقرارات والإجراءات التي سبق اتخاذها من قبل مجلس الوزراء الموقر، فإنها وفرت كميات من المواد الأولية التي تدخل في صناعة المعقمات ومنها (ضواغط علب المعقمات، كاريومر، الايثانول)، داعية من يرغب بشراء أي من تلك المواد للتقدم بطلب للهيئة. وأشارت إلى أنه سيتم تخصيص هذه المواد للمنشآت والحرف الصناعية القائمة لإنتاج المعقمات وعلى حسب الطاقات الإنتاجية المرخصة، بشرط وجود موافقة وزارة الصحة الخاصة بتداول منتج المعقمات. وحددت الهيئة آلية تقديم الشركات للحصول على هذه المواد من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة والدخول عن طريق السجل العام.

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

«بنك المشرق»: القطاع المصرفي يواجه قضيتي جفاف السيولة بالسوق.. وجودة الائتمان وتأثير مخاطر الائتمان على الشركات

هكذا خلقت أزمتا النفط و«كورونا» تحديات جديدة لبنوك المنطقة!

محمود عيسى

قال نائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة الائتمان في بنك المشرق روي فيليب، إن الاستجابة السريعة للحكومات والبنوك في المنطقة لتداعيات أزمة فيروس كورونا، أدت إلى دعم الاقتصاد من آثار فترات الإغلاق الناجمة عن الأزمة، ولكنها وضعت البنوك أمام تحديات جديدة.

وعن كيفية رؤيته لتأثير الوباء على القطاع المصرفي في المنطقة، قال فيليب، في مقابلة مع مجلة ميد: «نحن نحلل كل حالات الكساد في معظم أسواق العالم، وتشير توقعاتنا الى أن الاقتصاد سيسجل نموا سلبيا بنحو -3٪، ونجد في الشرق الأوسط تأثيرا مزدوجا من الانكماش الاقتصادي بسبب الأزمة الصحية، ومواجهة الحكومات لتراجع عائدات النفط الذي تعتمد عليه بشدة، وقد أصبحت عجوزات المالية العامة تتسع فيما تتزايد الحاجة إلى جمع المزيد من الأموال لمعالجة هذه العجوزات».

قضيتان رئيسيتان

وردا على سؤال حول وضع البنوك، قال فيليب إنها في الوقت الحاضر تتعامل مع قضيتين، الأولى جفاف السيولة في السوق، والثانية جودة الائتمان وتأثير مخاطر الائتمان على الشركات في المنطقة.

وأضاف ان المشرعين تدخلوا بما يكفي من الحوافز لتخفيف ضغوط السيولة، ووفروا الفرصة للبنوك عن طريق ضخ الأموال بسعر فائدة أقل، وبات الوضع يتطور الآن في ظل الأزمة فيما تعمل البنوك جنبا إلى جنب مع العملاء والشركات لإدارة الوضع والتمكن من التغلب على هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن.

وأشار الى أن ذلك كان له تأثير سلبي على الاقتراض، لأن الطلب على الائتمان يتباطأ في حالة الأزمات نتيجة تراجع معظم الشركات عن خططها التوسعية والمشاريع الجديدة التي تخطط لها، وبالتالي لذا فقد ضعف الطلب على الاقتراض.

وأضاف فيليب: لكن البنوك بحاجة إلى الائتمان للتغلب على التراجع في إجمالي عملياتها التي انخفضت بنسبة 30-40٪ في الشهرين الماضيين، وهي بحاجة لتعزيز تدفقاتها النقدية الحالية، كما تحتاج الشركات والمقترضون إلى دعم من المؤسسات المالية لتأجيل التزامات الدفع المترتبة عليهم خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة، أو الى ان يتعافى السوق ببطء ويعود إلى سابق عهده.

وأشاد فيليب بالخطوات التي اتخذتها البنوك وهي محل تقدير كبير، قائلا لقد أجرينا أيضا مراجعة لمحفظة وشروط موسعة حيثما يحتاج الناس حقا إلى الدعم. ونتبنى بشكل كامل المقترضين الأفراد ونمنحهم الوقت للعمل معنا لتحسين ظروف السوق.

القطاعات الأكثر تضرراً

وردا على سؤال حول القطاعات الخليجية عرضة للأضرار طويلة المدى الناتجة عن هذه الأزمة، قال فيليب إن سوق الانشاءات والبناء في هذه الدول هو المحرك للاستثمارات الحكومية. لذا فإن تأثير انخفاض أسعار النفط سينعكس سلبا بشكل مباشر على قطاع المقاولات والبناء مع تباطؤ الاستثمار وتأخير المشاريع أو الأعمال الجديدة. وبالمثل، قد تتأخر المدفوعات في بعض الأحيان ويمكن أن يواجه المقاولون نتيجة لذلك مشاكل في السيولة.

ومن ناحية أخرى، تباطأ تنفيذ المشاريع بسبب جائحة كورونا، ولما كانت صناعة الإنشاءات ترتكز على العمالة الكثيفة، فإن تأثير الوباء في أوساط معسكرات العمل قد ينعكس سلبا على القوى العاملة والقدرة على تنفيذ العقود في الوقت المحدد.

وعلى صعيد العقارات، شهدت الأسواق بالفعل تباطؤا بسبب نقص الطلب وزيادة العرض. ولذلك تباطأت بعض المشاريع العقارية في المنطقة وسيكون لذلك تأثير عميق على قطاع العقارات.

ويعتبر قطاع الضيافة احد أسوأ القطاعات المتضررة، نتيجة تدني نسبة الاشغال في الفنادق بصورة كبيرة، وتعاني المطاعم من الإغلاق أو العمل بطاقة منخفضة جدا، اعتمادا على الوجبات الجاهزة والتسليم. إن وقت التعافي مهم للغاية لإحياء بعض هذه الصناعات، وبالنسبة للإنشاءات والعقارات، سيعتمد الكثير على انتعاش سعر النفط.

جودة الإقراض

وقال مسؤول بنك المشرق إن البنوك تعمل مع عملائها من المقاولين لتأجيل بعض التزاماتهم في الحالات التي لا يحصلون فيها على دفعاتهم في الوقت المحدد ويكون هناك تأخير، حيث إن دورة الدفع العادية 90 يوما ويجري تمديدها الآن لأن مالكي المشاريع يؤخرون الدفعات، ما يضطرنا للتدخل للمساعدة من خلال تمديد فترات الاستحقاق.

أما التأثير الثاني فيتمثل في تقلص العقود وبالتالي ستنخفض طاقة المقاولين ودوران رأس المال لديهم، ما يؤدي لخفض إيراداتهم. وسيكون عليهم على المدى الطويل النظر في تخفيضات التكلفة على غرار ما حدث في 2008-2009. وردا على سؤال حول تأثير هذه التطورات على جودة الإقراض، قال فيليب إن البنوك بصدد مراجعة محافظها الائتمانية فضلا عن استخدام أدوات اتفاقية بازل 3 المتعلقة برأس المال لتقييم التأثير على جودة الائتمان وتكلفة المخاطرة. وهذا أمر لا مفر منه في هذا السوق لأن بعض العملاء من الحجم الصغير والمتوسط هم الأكثر تأثرا.ونحن مستعدون لمواجهة تراجع الجودة وكيفية إدارتها.

وأضاف: «نخطط للتعامل مع تكلفة المخاطرة هذا العام بناء على اختبارات الضغط كما نتخذ تدابير استباقية وعلاجية ونرى فرصا لتعزيز العلاقات في هذا القطاع من خلال العمل بشكل وثيق بين البنوك وعملائها، لأن الوقت قد حان للتضامن وإقامة شراكة جيدة على صعيدي الخدمات المتفرقة والشركات».